

العلاقات الجزائرية_التركية : بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة.

أ. رزايقية حنان/ جامعة الجزائر 03 / الجزائر

الملخص:

الغرض من هذه الورقة هو دراسة العلاقات الجزائرية- التركية من خلال الإشارة إلى عدد من الجوانب التي تؤكد هذه العلاقات:

أولاً: أن طبيعة العلاقات التي تم تطويرها بين الجزائر والإمبراطورية العثمانية كانت إحدى أهم المراحل في التاريخ الجزائري .

ثانياً: أن هذه الورقة تحاول أيضاً أن تلقي الضوء على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر. حيث كانت العلاقات بين البلدين منعقدة تقريبا، هذه الأخيرة التي كان موقفها غير واضح تجاه الاحتلال الفرنسي.

ثالثاً: البحث في العلاقات الجزائرية- التركية في الفترة الراهنة.

Subject

The purpose of this paper is to study the Algerian-Turkish relationships with special reference to a number of aspects that underline such relationships:

Firstly, the nature of relationships that were developed between Algeria and the Ottoman Empire have marked one of the most important era in Algeria's history;

Secondly, the paper will also try to throw the light on the nature of relationships between the two countries during the French colonization of Algeria; relations between the two

countries were almost inexistent and the Ottoman Empire hardly expressed its stand with regard to French colonial policies in Algeria.

Thirdly Search Algerian-Turkish relations in the current period

مقدمة:

مرت الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم، بالعديد من الفترات والمراحل التاريخية الحافلة بالأحداث المثيرة للاهتمام ، والتي يعتبر التواجد العثماني فيها من بين أهم هذه المراحل ، هذا التواجد الذي لم يكن نتيجة معارك حربية خاضتها القوات المسلحة ضد الأهالي، على غرار ما حدث في الشام أو مصر أو العراق، ولكن كان بناء على طلب الدولة والسكان لإنقاذهم من خطر الزحف الصليبي الاستعماري الأوروبي وخاصة بعد الهجوم الإسباني، وبالتالي هذه الوضعية جعلت الوجود العثماني في الجزائر يتميز بطبيعة خاصة، تختلف عن وجودها في بقية الدول الأخرى ، إلا أن هذه الرابطة الجزائرية العثمانية تلاشت بمجيء الاستعمار الفرنسي، لتعود هذه العلاقة من جديد في الفترة الراهنة وفقاً لمعطيات وعوامل تحركها مصالح البلدين، بناء على ما تقدم سيتم معالجة إشكالية رئيسية في هذا الموضوع تم صياغتها في التساؤل المركزي التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الرابط التاريخي عامل مهم لتوجيه العلاقات الجزائرية التركية في الفترة الراهنة؟

طبيعة التواجد العثماني في الجزائر وموقف السلطنة من احتلال فرنسا للجزائر.

I. السياق التاريخي للتواجد العثماني في الجزائر وأسبابه:

I. الأوضاع الجزائرية قبيل فترة الحكم العثماني:

تميزت الفترة السابقة لوصول العثمانيين للجزائر بقيام الدولة الزيانية (1235-1554م)، التي تنسب إلى زيان بن ثابت والد يغمراسن⁽¹⁾، هذه الدولة التي كانت عاصمتها تلمسان دخلت في صراعات وحروب متواصلة، تارة مع المرينيين، وتارة مع الحفصيين، كما عانت من الصراعات و الانشقاقات الداخلية بين القادة الزيانيين أنفسهم من أجل الحصول على السلطة، وكانت نتيجة هذه الأوضاع تحالف بعض القادة المحليين مع الإسبان ضد الدولة الزيانية. في هذا الوقت تمكن الإسبان من الاستيلاء على غرناطة بالأندلس سنة(1492م)، وفي نفس الفترة تم تقسيم دول المغرب بين الدول الأوروبية، حيث تمكنت البرتغال من التوسع في المغرب، وإيطاليا في تونس، وإسبانيا في الجزائر⁽²⁾. ففي سنة 1505م قامت إسبانيا بإرسال حملة إلى ميناء المرسى الكبير في غرب الجزائر فاستولت عليه في العاشر من سبتمبر 1505م، واتسع نطاق الحملة الإسبانية سنة 1509م، ليستولوا على بجاية بعد سقوط وهران، ، وهكذا مع بداية القرن السادس عشر بدأ الصراع المغربي مع

الدولة الإسبانية⁽³⁾ ، هذا ما دفع بسكان شمال إفريقيا عامة وسكان الجزائر خاصة، للالتجاء إلى السلطان العثماني "السلطان سليم الأول" برسالة استنجد . فاستجابت الدولة لاستغاثاتهم. ولذلك لم يكن دخول العثمانيين إلى شمالي إفريقيا نتيجة معارك حربية خاضتها القوات المسلحة العثمانية ضد أهالي البلاد، أو تدخل مباشر من الحكومة العثمانية على غرار ما حدث في الشام أو مصر أو العراق⁽⁴⁾.

II. التواجد العثماني في الجزائر "قدوم الأخوين عروج وخير الدين برباروس":

استنجد الجزائريون بالإخوة الأتراك عروج وخير الدين نظرا للروابط الدينية المشتركة، ولكون الأخوين بحارين ماهرين اشتغلا بالقرصنة ضد المسيحيين واكتسبا خبرة كبيرة في هذا الميدان، لهذا استنجد بهم الحاكم الحفصي لبحاية لطرده الإسبان، وقد لبي عروج وأخوه خير الدين النداء والتحقا ببجاية عام 1512م، و فور وصول الأخوين عملا على طرد الإسبان، وفي عام 1516م استنجد سكان العاصمة بهما بما في ذلك حاكمها سالم التومبي الثعالبي⁽⁵⁾ ، وفي ذلك الوقت كان عروج متواجدا في جيجل التي بويع أميرا عليها عام 1513م، فتوجه إلى الجزائر العاصمة لكنه لم يتمكن من طرد الإسبان منها، وقام بقتل حاكمها سالم التومبي الثعالبي ليعلم نفسه سلطانا عليها، واستولى الأخوان فيما بعد على مدن المدية ومليانة وتنس ودلس، وبعد انتصار الأخوين على الإسبان في الجزائر (نوفمبر 1516)، توجه عروج إلى

تلمسان سنة 1517م فدخلها دون مقاومة ، إلا أن القوات الإسبانية عاودت الهجوم على تلمسان واستطاعت حينها قتل عروج وجنوده عام 1518م⁽⁶⁾.
 ليقوم خير الدين بعدها بالاستعانة بالدولة العثمانية رسمياً، وقد وصلت مساعدة السلطنة قبل وصول القوات الإسبانية إلى السواحل الجزائرية⁽⁷⁾ ، وقد جاء دعم السلطنة تلبية لطلب خير الدين وسكان الجزائر الذين وجهوا رسالة استغاثة إلى السلطان سليم الأول عام 1519 ، لمواجهة الغزو الإسباني بعد استيلاء السلطان سليم على مصر، وذلك في مقابل ضم الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية وإقرار سيادة السلطان عليها⁽⁸⁾. وبذلك أصبحت الجزائر تحت حكم الدولة العثمانية رسمياً، ودعم السلطان هذا القرار بقرارات تنفيذية، فأرسل إلى الجزائر قوة من سلاح المدفعية، وحوالي 2000 من الجنود الإنكشارية للقضاء على الإسبان، كان هذا الدعم ضروري للقضاء على الإسبان وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي في المنطقة، وبذلك كانت الجزائر أول إقليم في شمال إفريقيا يدخل تحت السيادة العثمانية⁽⁹⁾.

مراحل الحكم العثماني في الجزائر (1518م- 1830م):

وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1. عصر البايات⁽¹⁰⁾ "أمير الأمراء" (1514-1587م):

مثلت هذه الفترة أزهى مراحل الحكم العثماني في الجزائر، فقد عرفت البلاد الازدهار والرقى في مختلف الجوانب التعليمية، والاقتصادية، والعمرائية وهذا راجع إلى

التعاون بين فئة "الرياس"⁽¹¹⁾ في القيادة وأبناء المنطقة، كما ساهم مهاجرو الأندلس في تنمية البلاد وازدهارها بفضل خبرتهم ومهارتهم التي وظفوها في ترقية المهن والبناء العمراني، وتقوية الاقتصاد الجزائري. كما تميزت هذه الفترة التي دامت 70 سنة بسيطرة رياس البحر أو جنود البحرية على السلطة، وكان قرار تعيين الحاكم يأتي من طرف السلطان العثماني، كما عرفت الحياة السياسية نوعا من الاستقرار والتحالف ضد العدو الإسباني⁽¹²⁾.

2. حكم الباشوات⁽¹³⁾ الثلاثين (1586-1659م):

جاء هذا الأسلوب في الحكم نتيجة خوف الباب العالي من استقلال الجزائر عن السلطنة العثمانية، لهذا قرر الباب العالي بتركيا أن ينصب على الجزائر باشا يعين لمدة ثلاث سنوات، وأول باشا عين على الجزائر هو دالي أحمد سنة 1586م، هذا الأخير الذي كثرت في عهده الغزوات البحرية الجزائرية ضد السواحل الأوروبية (إسبانيا، صقلية وكورسيكا، ونابولي)، لقتل أثناء المعركة التي خاضها جيشه ضد المتمردين الليبيين. فخلفه خضر باشا الذي قمع ثورة المقراني لسبب هجومه على الثكنات العسكرية التركية، إلا أنه تم سجنه من قبل السلطة العثمانية بسبب وشاية اليولداش (هم القوة برية التركية كان سكان الجزائر يكرهونهم لتصرفهم الغليظ) بنهبه لأموال الخزينة، ليخلفه شعبان باشا ثم مصطفى باشا... إلخ⁽¹⁴⁾.

لقد كان تعيين الباشا لمدة قصيرة مقدره بثلاث سنوات عامل مهم في تعزيز حلقة البحث عن الثروة والنهب ومحاولة تحقيق أكثر ربح في هذه الفترة، هذا ما

جعل من مقومات السلطة تتلاشى لتبقى مجرد مظاهر وشكليات تتمثل في القصر والحرس الخاص، أما السلطة الحقيقية فقد انتقلت من الباشا إلى الديوان بعدما كان هذا الأخير لا يملك إلا رأيا استشاريا أصبح هو المرجع في تسيير شؤون الدولة⁽¹⁵⁾.

3. حكم الأغوات⁽¹⁶⁾ (1659 - 1671م):

حظي حكم الباشوات على سخط السكان وغضبهم، هذا ما دفع بالدولة العثمانية إلى تبديله بحكم الأغوات، فاستغل اليولداش هذه المناسبة لتقلد مناصب الحكم ولم تستطع فرقة الرياس البحرية التصدي لمخططهم بسبب ضعفها الناتج عن هلاك أغلب أسطولهم في معركة البندقية، فقرر قادة اليولداش إعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضائهم، وأطلقوا عليه تسمية الآغا، وكانت مدة حكمه لا تتجاوز ثلاثة أشهر. أما السلطة التشريعية فقد تم إسنادها إلى الديوان، وقد أثبت هذا الحكم فشله منذ البداية كسابقه، حتى أنه يعتبر أسوأ منه حيث كان مآل كل الأغوات القتل بسبب الفتنة التي كانت سائدة، وفي هذه الفترة برز الصراع الفرنسي الإنجليزي حول السيطرة على شمال إفريقيا⁽¹⁷⁾.

4. حكم الدايات (1671-1830م):

في هذا الحكم أصبح الحاكم الذي أطلق عليه تسمية الدايا⁽¹⁸⁾ يعين في منصبه مدى الحياة، على عكس الأنظمة السابقة، حيث يتم تعيينه بناء على اقتراح من الديوان العالي، وتعيين رسمي من طرف السلطان العثماني. كما أنه في ظل هذا الحكم أصبحت الجزائر أكثر استقلالاً عن الإمبراطورية العثمانية، فالدايا ينتخب

من طرف الديوان العالي(المجلس) كما سبق الذكر هذا الأخير الذي يعتبر السلطة التشريعية في الجزائر، ليتم تثبيت اختيار الديوان العالي للحاكم عبر إصدار مرسوم "فرمان" من طرف السلطان العثماني ليقضي بالتعيين الرسمي لهذا المنتخب، ومنه فالدولة العثمانية كانت سلطتها شكلية على الجزائر في هذه الفترة تمثلت في الاعتراف بمراسيم التعيين والتعاون في مجال الحروب كتقديم المساعدة العسكرية للسلطنة في حالة تعرضها لاعتداء خارجي كما حدث بالنسبة لمعركة نافرين سنة 1827م⁽¹⁹⁾.

II. التنظيم السياسي والإداري للجزائر في العهد العثماني:

قسمت الجزائر في ظل الحكم العثماني إلى ديوانين: الديوان⁽²⁰⁾ الخاص وهو مجلس الدولة، والديوان العام وهو المجلس العمومي، فالديوان الخاص الذي هو المجلس التنفيذي للدولة يتأسسه الداى صاحب الحكم المطلق ويساعده في مهامه خمس موظفين سامين من الأتراك بمثابة وزراء (والمتمثلين في: الخزناجي وهو نائب الداى المكلف بالخزينة العمومية، وآغا الصبايحية وهو القائد العام للجيش، ووكيل الخرج وهو المسئول عن الورشات التي تبنى فيها السفن وتموين الأسطول بالأسلحة وصيانة الموانئ البحرية والحربية وتحسينها فهو بمثابة وزير البحرية، وخوجة الخيل مكلف بالجباية والمرافق العامة التابعة للدولة، وبيت المالجي الذي يسهر على تسيير بيت المال والعقود والموارث)، ثم تأتي مرتبة الكتاب المتكونة من أربعة أعضاء يرأسهم الباشكاتب يتولون مهام إدارية متنوعة مثل تحرير الرسائل وغيرها، بالإضافة إلى شيخ

الإسلام المكلف بالعدل والشؤون الدينية، ووكيل الخرج المكلف بالمتونة الغذائية للسكان، كذلك هناك رجال الأمن وقائد الفحص المكلف بتحصيل الضرائب، في حين أن الديوان العام الذي يمثل المجلس التشريعي يتكون من الموظفين السامين الأتراك⁽²¹⁾.

أما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري فقد تم تقسيم الجزائر إلى أربعة مقاطعات إدارية وهي كالتالي⁽²²⁾:

1. دار السلطان:

توجد هذه المقاطعة الإدارية في الجزائر العاصمة ونواحيها، حيث تمتد من مدينة دلس في الشرق إلى مدينة شرشال غربا، أما في الجنوب فيحدها البايليك التيطري، كما أن مقر نائب السلطان العثماني يقع في هذه المقاطعة.

2. بايليك⁽²³⁾ الشرق:

وعاصمتها قسنطينة وتمتد هذه المقاطعة من الحدود التونسية شرقا إلى غاية بلاد القبائل الكبرى في الغرب، أما من الشمال فيحدها البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء.

3. بايليك الغرب:

تمتد هذه المقاطعة الإدارية من الحدود المغربية غربا إلى غاية بايليك التيطري شرقا، أما في الجنوب فتحدها الصحراء ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه المقاطعة شهدت تغيرا في مقر عاصمتها ، فبعد أن كانت مازونا هي

العاصمة إلى غاية عام 1710م، انتقلت العاصمة إلى مدينة معسكر، ثم صارت وهران هي العاصمة بعد مغادرة الإسبان منها عام 1792م.

4. بايليك التيطري(الوسط):

وتعتبر أصغر المقاطعات الإدارية، كانت عاصمتها المدية، تتوسط سهل المتيجة والصحراء من الشمال إلى الجنوب.

III. الحياة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية في ظل الحكم العثماني:

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فكانت الوضعية لا بأس بها في الجزائر إبان هذه المرحلة، فعلى الرغم من أن الصناعة لم تكن متطورة بالمقارنة مع الدول الأوروبية المجاورة، إلا أنها كانت تعرف معظم الصناعات التي تعرفها أوروبا مثل صناعة النسيج والأحذية والدباغة والسروج ومواد السفن والسلاح والبارود.. الخ ، هذا بالإضافة إلى صيد السمك، وأغلب هذه صناعات كانت تسد حاجيات السكان بالإضافة إلى تصدير الفائض، أما المبادلات التجارية مع الخارج فقد كانت تجرى مع كل من تونس والمغرب بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية⁽²⁴⁾ ، وكانت الصناعة المحلية منظمة تنظيماً دقيقاً بحيث كان الحرفيين منخرطين في نقابات حسب التخصص، كما لعبت الهجرة الأندلسية دوراً مهماً في تحريك النمو الاقتصادي من خلال إدخال العديد من الحرف المتطورة في مختلف الميادين العمرانية، والفلاحية، والصناعية، أما سكان الريف فيمثلون أغلبية السكان ويشغلون في الفلاحة من تربية المواشي وزراعة الأراضي الخصبة بمختلف المنتجات خاصة القمح والشعير⁽²⁵⁾

أما الحياة الاجتماعية⁽²⁶⁾ فقد كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مقسم إلى عدة طبقات وطوائف كل حسب الأصول والجهات التي ينتمي إليها. حيث كان الأتراك يمثلون الطبقة الحاكمة التي تسند إليها أهم المسؤوليات وتمتع بكل الصلاحيات والامتيازات لممارسة السلطة، والكراغلة (أب تركي وأم جزائرية)، وهناك أهل المخزن من القبائل الحليفة الذين يملكون أراضي خصبة، وهناك القادمون من وادي ميزاب بالإضافة إلى السود المتحررون الذين كانوا يحترفون الموسيقى وفنون البناء... إلخ⁽²⁷⁾

IV. الحياة الثقافية والدينية:

تميزت هذه المرحلة بسيادة الإسلام الذي كان رابطا متينا محكما بين مختلف أصناف السكان، وكان يعمل على صهر السكان ليشعروا بالانتماء إلى أمة واحدة ، أما فيما يتعلق بالمحتوى الحضاري لهذه الفترة فقد شهد العديد من الفرنسيين في فترة الاحتلال بأن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، فكل السكان كانوا يعرفون القراءة والكتابة، وباعتبار الأتراك لم يكونوا يعتنون بالثقافة مثل الحرب فإن هذا يدل على أن هذا الرقي والازدهار نابع من الجزائريون أنفسهم⁽²⁸⁾. إلا أن مكانة الجزائر تراجعت فيما بعد لتقع تحت وطأة الاستعمار وينتهي بذلك التواجد العثماني.

العلاقات الجزائرية في الفترة العثمانية:

• على المستوى المغربي: كانت العلاقات المغربية متوترة، فكانت الجزائر تعتبر تونس إقليما تابعا لها، أما تونس فتفرض ذلك، في مقابل ذلك فإن

تونس كانت لها أطماع في قسنطينة، أما المغرب فكان لها هي الأخرى أطماع قديمة في تلمسان، وهو ما دفعها لإقامة مؤامرات وتحالفات كثيرة بين البلدان المغاربية من أبرزها زحف تونس وليبيا من تونس إلى قسنطينة عام 1702م، وكذا زحف المغرب نحو تلمسان، وكانت أحيانا تلجأ لتحالف مع الدول الأوروبية ضد الجزائر.

- **على المستوى الأوروبي:** كانت الجزائر لاسيما في عهد البايلربايات تتمتع بمكانة مرموقة، إذ أن الدول الأوروبية كانت تقدم لها الهدايا وتدفع لها الضرائب في أوقات الضعف وتبادر بحملاتها العسكرية في أوقات القوة، أما الأسباب فقد كانت العلاقة معها متوترة بسبب هجوماتها وحملاتها الصليبية التي كان يقوم بها على السواحل الجزائرية، والتي منيت أغلبها بالهزيمة، أم فيما يتعلق بعلاقة الجزائر بفرنسا في هذه الفترة فقد كانت جيدة حيث منحتها امتيازات تجارية هامة، وسمحت لها بإنشاء مؤسسات في عناية والقالة والقل لصيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا مقابل دفع ضريبة للحكومة الجزائرية، كما أن الجزائر اعترفت بالجمهورية الفرنسية بعدما قامت الثورة الفرنسية سنة 1789م، وكانت تقرض فرنسا أموالاً طائلة ولم يبدأ التوتر بين البلدين إلا بمجيء نابليون بونابرت للحكم وبداية الأطماع الاستعمارية⁽²⁹⁾.

أما فيما يتعلق بعلاقة الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية فالجزائر أول دولة اعترفت بالو.م.أ كدولة مستقلة كاملة السيادة والحقوق، وقد طبعت العلاقة معها بنوع من التعاون تارة والتوتر تارة أخرى وذلك بسبب مشكلة مرور السفن الأمريكية عبر البحر الأبيض المتوسط

الاحتلال الفرنسي للجزائر:

أ. انهيار الأسطول الجزائري:

لقد مارست الجزائر هيمنتها على البحر الأبيض المتوسط بفضل أسطولها البحري الذي ساعدها في فرض الضرائب على السفن التي كانت تعبر البحر الأبيض المتوسط مقابل تقديم الحماية لها ، هذه الوضعية التي دفعت الدول الأوروبية لتفكير في وضع حد لهذه السيطرة فتحالفت ضدها ، ففي عام 1816 نجحت إنجلترا بضرب الأسطول الجزائري وحطمت جزء منه⁽³⁰⁾ ، وبعد هذه الضربة الموجعة للأسطول الجزائري، قام السلطان العثماني "محمود الثاني" سنة 1820م بطلب المساعدة من الأسطول الجزائري لمواجهة الثوار اليونانيون وحلفائهم الأوروبيين، فلبت الجزائر النداء، وفي سنة 1827 عاودت الدولة العثمانية طلب المساعدة من الأسطول الجزائري لتعزيز أسطولها لمواجهة التحالف المسيحي (إنجلترا ، وروسيا، وفرنسا) في معركة نفارين البحرية 20 أكتوبر 1827م التي أسفرت عن تحطيم معظم قوات الأسطول العثماني الذي نجت منه حوالي ثلاثين باخرة من بينها عشر بواخر جزائرية، وبهذا خسرت كلا الدولتين أسطولهما في هذه المعركة⁽³¹⁾.

ب. وقائع الاحتلال الفرنسي للجزائر:

كانت فرنسا تسعى لاحتلال الجزائر منذ خروج إسبانيا نهائياً من وهران 1792م، وقد تجسدت هذه المطامع أكثر مع تولي نابليون بونابرت الحكم الذي كان يتوعد بخوض الحرب ضد الجزائر إثر احتجاز الجزائر سفينتين فرنسيتين، وكذا من أجل تحرير الأسرى الإيطاليون والكورسكيين المعتقلين من طرف الحكومة الجزائرية، فبعث بجواسيس ومن بينهم الضابط بوتان boutin سنة 1808م من أجل تحقيق مخططها الاستعماري، إلا أن انشغال نابليون في مواجهة الثورة الإسبانية وخوض حملته ضد روسيا حالت دون تنفيذ مخططه في الجزائر⁽³²⁾، كما طرحت مسألة الجزائر في مناقشات مؤتمر فيينا الذي عقد سنة 1814-1815م بعد مرحلة الحروب الثورة الفرنسية، والذي تم فيه طرح مسألة تأسيس الرابطة البحرية من طرف بريطانيا تكون مهمتها إعطاء الأوامر للقناصل المعتمدين في الجزائر، إلا أن المشروع لم يلقى رضا الحاضرين نظراً لتناقض المصالح الأوروبية، لكن بريطانيا ورغم فشلها في تمرير مشروعها فإنها أرسلت حملة عسكرية بقيادة اللورد اكسموث لضرب الجزائر العاصمة في 27 أوت 1816م، ثم جاء مؤتمر اكس لاشبيل 1819م الذي اتفقت فيه الأمم المسيحية على ضرورة إبعاد القوة العسكرية الجزائرية ووضع حد لسيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، حيث وافقت 30 دولة أوروبية على فكرة القضاء على الجزائر وأسندت المهمة إلى فرنسا وإنجلترا⁽³³⁾، وفي عام 1830م نفذت فرنسا نواياها تجاه الجزائر بدعوى منع تعدي قراصنة البحر المسلمين على

مراكبها التجارية لكن في حقيقة الأمر كانت تبحث عن مركز حربي لها بشمال إفريقيا حتى لا تكون إنكلترا صاحبة السيادة بمفردها على البحر الأبيض المتوسط، فكانت حادثة المروحة ذريعة مناسبة لها، هذه الحادثة التي تعود وقائعها إلى الخلاف الواقع بين الحكومة الفرنسية والباي حسين بسبب بعض الديون الجزائرية على الحكومة الفرنسية⁽³⁴⁾، وتتلخص قضية هذا الدين (ثمن القمح) في المؤامرة التي كان طرفيها التاجرين اليهوديين في الجزائر بوخريص (المدعو بكري) وبوشناق من جهة والوزير الفرنسي تاليران والقنصل الفرنسي في الجزائر ديفال من جهة ثانية، حيث تعهد بوخريص وبوشناق بإعطاء نصيبا من الديون إلى الوزير والقنصل في حال نجحوا في إقناع الحكومة الفرنسية على تسديدها، وبالفعل استطاع كل من تاليران وديفال في إقناع الحكومة الفرنسية التي دفعت عدة أقساط إلى شركة بوشناق وبوخريص دون أن تدفع شيئا إلى الخزينة الجزائرية، وأبقت جزءا من هذه الديون تحت الرهن في حالة ما إذا كان هناك أشخاص أو شركات لهم دين على بوشناق وباكري، وقد اتضحت للداي المؤامرة وعرف أن طرفها القنصل ديفال⁽³⁵⁾، وفي 03 أبريل 1827م حضر القنصل الفرنسي ديفال لتهنئة الداى بعيد الفطر في القلعة الداخلية بحضور جميع أعضاء الديوان، فكان استقبال الداى له غير بشوش وبعد الحفل، سأل الداى القنصل الفرنسي عن سبب عدم رد الحكومة الفرنسية عن رسائله العديدة بخصوص الدين، فرد عليه القنصل بسوء أدب واستهزاء، فقال له:

" إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم"⁽³⁶⁾

هذا الرد أغضب الداوي و دفع به لضرب دوفال بمروحة ، فانسحب على الفور من المجلس مهددا بتبليغ حكومته بكل شيء ، استحسنت فرنسا تصرف ديغال، وكلفته بتحذير الجزائر و طلبت من الداوي تقديم الاعتذار ودفع التعويضات لها عن هذه الإهانة في مدة أقصاها 24 ساعة، انتهت مدة الإنذار ولم يستجيب الداوي لهذه الشروط ، وأمام هذا الرفض أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر، ففرضت عليها حصار طويل دام ثلاث سنوات عانت منه فرنسا والجزائر على حد سواء⁽³⁷⁾، وفي جوان عام 1830م نزلت القوات الفرنسية المكونة من 37000 جندي في سواحل سيدي فرج (الذي كان يبعد 23 كيلومتر غربي الجزائر)، وقد كانت المقاومة عنيفة حيث فقدت فرنسا إثر هذه المعركة 400 شخص، في حين استشهد 10 آلاف من الجيش الجزائري (الأترك) ليتم بعد ذلك توقيع وثيقة الاستسلام مع الداوي حسين⁽³⁸⁾.

ويرجع سبب سقوط الجزائر بهذه السهولة في أيدي الفرنسيين يوم 05 جويلية 1830م إلى إنفراد الداوي بالحكم واعتماده على جيش صغير متكون من جنود أترك، في حين تم استبعاد أبناء الجزائر من السلطة وكل ما يتعلق بها من مسؤولية الجيش والدفاع عن الوطن⁽³⁹⁾ ، وقد غادر الأترك الجزائر نهائيا بناء على طلب فرنسا، حيث كانت البداية بمغادرة الداوي حسين الأراضي الجزائرية إلى نولي بناءاً على اختياره الشخصي، بعد ذلك جاء دور الأترك الآخرين الذين تم ترحيلهم يوم

11 جويلية 1830م، عبر السفن الفرنسية التي قامت بحمل الأتراك إلى آسيا الصغرى (أنظوليا)⁽⁴⁰⁾.

III. موقف الإمبراطورية العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر (المشكلة الجزائرية في السياسة الخارجية العثمانية):

لقد عملت الدولة العثمانية على الضغط على عاملها الداى حسين فى الجزائر من أجل التساهل مع فرنسا وتلبية شروطها فيما يتعلق بتقديم الاعتذار والتعويضات المطلوبة، فأرسلت الدولة العثمانية مندوبا إلى الجزائر يطلب منه قبول الشروط الفرنسية وتسوية الخلاف القائم بين الدولتين، غير أن مهمة هذا المندوب لم تكتمل بسبب خطف السفن الفرنسية للمركب التي كان هذا المندوب على متنها ولم تطلق سراحها إلا بعد إتمام فرنسا لمهمتها باحتلال الجزائر⁽⁴¹⁾، وهذا يدل على النوايا الفرنسية بعدم الموافقة على التسوية السلمية وأن شروطها ما هي إلا حجة مكملة لحادثة المروحة لإضفاء الشرعية على حملتها ضد الجزائر، فبرفض الداى للتسوية تكون قد كسبت تأييداً داخليا وخارجيا لمشروعها الاستعماري.

حاولت الدولة العثمانية استرجاع الجزائر بالطرق الدبلوماسية، وبذلت مساع مكثفة لدى بريطانيا والنمسا وروسيا وفرنسا مؤكدة حقها في بقاء هذا الإقليم تحت سيطرتها انطلاقا من أن السيادة العثمانية عليه معترف بها من قبل المجموعة الدولية، وأن الجزائريين هم رعايا السلطان، كما حاولت استخدام القوة بعد فشل اتصالاتها

الدبلوماسية لاسترجاع الجزائر إلا أنها تراجعت عن ذلك بسبب عدم تمكنها من شن حرب على فرنسا لضعف أسطولها وجيشها⁽⁴²⁾.

لقد كانت الدولة العثمانية تعتبر الجزائر مقاطعة مستقلة لحد أنها كانت ترفض التدخل في شؤونها وكأنها ليست تابعة لها حتى مع علمها بالحملة الفرنسية، ولكن بعد استيلاء فرنسا على الجزائر، أدركت تركيا خطأها بتخليها عن حقها السياسي دون مقابل، وبدأت في إرسال السفراء والبعثات الدبلوماسية⁽⁴³⁾ لفرنسا ودول أوروبا من أجل استرجاع المنطقة، وقد تم تكليف مصطفى رشيد باشا (سفير تركيا لدى فرنسا) لبدء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل سحب قواتها من الجزائر⁽⁴⁴⁾.

• واقع العلاقات الجزائرية التركية في الفترة الراهنة وفرص تطورها في

المستقبل:

تتسم العلاقات التركية-الجزائرية في الفترة الراهنة، بالتعاون في مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي، حيث أن تركيا تسعى لاسترجاع دورها في القارة الإفريقية كما كان في الماضي، بعد انفصال طويل عن العالم العربي والإسلامي خلال الفترة الاستعمارية التي اجتاحت هذه المنطقة، وحتى بعد الاستقلال، وذلك بسبب السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة المعادية للقضايا العربية والإسلامية، حيث كانت تعتبر نفسها دولة أوروبية ساعياً منها لقبول الاتحاد الأوروبي لعضويتها، ولكن برفض هذا الأخير لهذا المطلب، وكذا حدوث الكثير من التحولات في المنطقة

العربية والإسلامية، تتيح لتركيا لعب دوراً استراتيجياً، لذلك عملت تركيا على استرجاع رابطتها التاريخية مع هذه المنطقة فالمصلحة التركية تحتم عليها التوجه نحو أفريقيا عامة والجزائر على وجه الخصوص باعتبارها بوابة إفريقيا، وبذلك أصبح الطرفين يعملان على تعزيز علاقتهما الاقتصادية والسياسية لتحقيق مصالح مشتركة، فالجزائر تبحث من خلال تعزيز علاقتها مع تركيا لتعزيز موقعها الاقتصادي في الساحة الدولية، أما تركيا فهي تسعى للسيطرة على السوق في شمال إفريقيا واسترجاع مكانتها في المنطقة، فتركيا تهدف في المقام الأول من هذه العلاقة إلى الاستفادة من الثروات التي تتمتع بها الجزائر والتي يأتي النفط في مقدمتها.

إن العلاقات الجزائرية التركية تحكمها الروابط والمصالح الاقتصادية فقط، في ظل تراجع الرابطة السياسية والتي تسعى أغلب الدول الأوروبية وخاصة فرنسا إلى منعها لضمان مصالحها في المنطقة، لذلك يعمل البلدين على تعزيز علاقتهما السياسية وهو ما أكدته زيارة الوزير الأول التركي رجب طيب أردوغان جوان 2013 للجزائر التي كانت زيارة ذات طابع اقتصادي وأبعاد سياسية⁽⁴⁵⁾، فتركيا تعمل على تكثيف التعاون البيني وخلق أسواق مشتركة تحفز قوى الإنتاج، كما أنها تعمل على حل المشكلات الأمنية التي تعيق ازدهار المنطقة، فهي تبحث عن السلام في المنطقة من أجل التوسع التجاري وكذا للعب دور الفاعل الإقليمي في المنطقة حيث تستثمر بسخاء، ومن ثم تأتي أهمية الزيارات المتتالية بين قادة البلدين من ذلك زيارة الوزير الأول التركي كما سبق الذكر⁽⁴⁶⁾، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر تركيا ثالث أكبر

شريك تجاري للجزائر خارج أوروبا، في حين أن الجزائر هي الشريك الإفريقي الأول بالنسبة لتركيا، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا، حاليا 5 مليار دولار، كما يبلغ حجم الاستثمارات التركية في الجزائر 7 مليار دولار، فأكثر من 200 شركة تنشط في الجزائر لاسيما في قطاعات التجارة والبناء و"الصناعة"، وقد بلغت صادرات تركيا إلى الجزائر 2 مليار دولار في عام 2013 و2014 وتسعى تركيا في هذا الإطار لإقامة منطقة تبادل حر مع الجزائر من أجل دفع العلاقات التجارية الثنائية بين الطرفين، في حين أن الصادرات الجزائرية لتركيا تقدر ب 3 مليار دولار، وتشكل على وجه الخصوص من المحروقات (وتستورد تركيا نحو 4 ملايين متر مكعب من الغاز المسال سنويًا من الجزائر منذ عام 1988) والمواد الكيميائية والمواد الأولية لقطاع النسيج⁽⁴⁷⁾.

وفي الشق السياسي فالعلاقات بين البلدين تربطهما التوازنات الجيوالاستراتيجية المبنية على المصالح المشتركة فهي علاقات يغذيها الاقتصاد وتربطها شرايين الاتفاقيات⁽⁴⁸⁾، فتركيا تنظر إلى الجزائر كبوابة جديدة لإفريقيا لاعتبارين الأول هو تنامي دور الدبلوماسية الجزائرية التي تكاد تنهي الأزمة في مالي وتعمل على تقريب بين الخصوم في ليبيا، كما أنها تعي بأن الجزائر تتمسك على الدوام بمبادئها القائمة على عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول فيما تحاول تركيا التطلع إلى أداء سياسي جديد تمليه مرحلة ما بعد موجة الحراك في العالم العربي يبقى أن تركيا والجزائر تحاولان تحقيق مصالح متقاطعة منها دعم تركيا لمساعي الجزائر إلى

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من الطفرة الاقتصادية في تركيا، فالطرفان يدركان لأهمية تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مستقبلاً انطلاقاً من الروابط التاريخية، لاسيما في ظل التحديات التي يواجهها البلدان وفق رؤية مشتركة⁽⁴⁹⁾.

خاتمة:

عموماً لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تلخص طبيعة العلاقات التركية- الجزائرية من جانبها التاريخي في مختلف تفاصيله والتي تم صياغتها في النقاط التالية:

- لم تكن علاقة الدولة العثمانية بالدولة الجزائرية علاقة السيد بالعبد أي علاقة استعمارية مبنية على سيطرة وهيمنة، وهذا بسبب الظروف التي أوجدت الدولة العثمانية في الجزائر بدرجة كبيرة، فالاهتمام العثماني لم يكن منصب على ضم هذه المناطق البعيدة عنها بقدر ما كان تركيزها على منطقة الشرق الأوسط التي كانت تعتبرها منطقة نفوذ مهمة بالنسبة لها فخاضت الحروب مع هذه الدول لضمها لها كما حدث مع سوريا والعراق، في حين اختلف الأمر مع الجزائر التي كانت بالنسبة للدولة العثمانية حليف إستراتيجي أكثر منها مستعمرة أو مقاطعة تابعة لها.

- طبع التواجد العثماني بالجزائر بمميزات إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية تتمثل في إكسابها أسطول قوي مكنها من بسط سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط

والاستفادة من مختلف الغنائم المتأتية من الغزوات والضرائب المفروضة على السفن في مقابل توفير الحماية لها، كما أنها أكسبتها هيبة دولية خاصة بعد القضاء على الإسبان مما جعل الدول الأوروبية تتخوف من مهاجمتها إلى غاية ضعفها الذي فتح المجال أمام الأطماع الفرنسية، أما فيما يتعلق بالجوانب السلبية فتتمثل في تركيز الأتراك على القوة العسكرية وإهمال الجوانب الأخرى، وهو ما انعكس بالسلب على مختلف المجالات الأخرى خاصة المجال الاجتماعي وما تعلق بتحقيق الانسجام والوحدة المعنوية مثلما حققت الوحدة الترابية، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة العثمانيين على الاندماج في المجتمع الجزائري بسبب التوجس والخوف من استقلال الدولة الجزائرية عن الدولة العثمانية، كذلك عمل الأتراك في ظل تواجدهم في الجزائر على احتكار السلطة ومختلف المناصب الإدارية والسياسية فيما بينهم وعدم السماح لأبناء الوطن من الوصول إلى هذه المناصب، ونفس الشيء ينطبق على التوظيف في المناصب العسكرية التي كانت حكراً على الأتراك الأمر الذي حال دون تكوين جيش كبير وقوي، خاصة القوة البرية، فالقوة العسكرية كانت مقتصرة على القوة البحرية على حساب القوة البرية.

- اقتصار القوة الجزائرية العسكرية على القوة البحرية المتكونة من الجنود الأتراك سهل من مهمة الاحتلال الفرنسي للجزائر، هذا الأخير الذي لم يجد مقاومة حقيقية تذكر لعدم وجود جيش برية منظم يقف في وجه هذا العدوان.

● يتضح مما سبق تردد الدولة العثمانية فيما يتعلق بقضية الاحتلال الفرنسي للجزائر، فهي لم تتخذ موقف واضح وصريح بشأنه، كما أنها لم تعر التهديدات الفرنسية بغزو الجزائر أهمية، و لم تقدم مساعدة فعلية لهذه الأخيرة بعد وقوع العدوان، وعلى الرغم من جهودها الدبلوماسية لحل الأزمة فهي لم تكن مثمرة لعدة أسباب: أهمها زمن هذه المفاوضات والتي جاءت في وقت متأخر(بعد الاحتلال وليس أثناء حدوث الاضطراب بين الدولتين والتجهيز الفرنسي للحملة ضد الجزائر)، كما أنها لم تستطع الضغط بشكل فعلي على الحكومة الفرنسية لخوفها من الإضرار بعلاقتها مع الدولة فرنسية خاصة أنها كانت تهدد بمساندة الحاكم المصري.

● العلاقات الجزائرية التركية الراهنة تحكمها مصالح البلدين، فتركيا حاليا تسعى لتتصالح مع ذاتها الحضارية الإسلامية، فهي تعترف بماضيها العثماني متعدد الثقافات والأعراق، وبالتالي تعمل على إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي، ومنه تحقيق التوازن الحضاري بين إرث الماضي ومعطيات الحاضر، الذي يستدعي من تركيا تحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي وإقامة شراكة إستراتيجية مع دول شمال إفريقيا وبخاصة الجزائر، هذه الأخيرة التي أصبحت تربطها بها في الوقت الراهن علاقات اقتصادية هامة ذات أبعاد سياسية.

- تشهد العلاقات التركية الجزائرية تطوراً إيجابياً يخدم مصالح الطرفين، وهو الأمر الذي يجعل من مستقبل هذه العلاقة سوف يشهد مزيداً من الترابط، وهو أمر لا تسعى خلفه تركيا فحسب، وإنما الجزائر أيضاً لأن في هذه العلاقة مصلحة مشتركة لطرفين في مختلف المجالات

الهوامش:

- 1- يغمراس هو أول ملك للدولة الزيانية سنة (1235م).
- 2- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر: من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، (بيروت: دار العرب الإسلامي، 1997)، ص 47.
- 3- محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492م-1992م الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، (القاهرة: المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع، 1992)، ص 17.
- 4- إسماعيل أحمد ياغى، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الطبعة الثانية، (الرياض: مكتبة العبيكان، 1998)، ص 238.
- 5- لقد دبر سالم التومي رفقة بعض الأعيان مؤامرة ضد الأتراك بسبب سوء معاملة الجنود الأتراك للجزائريين، فتفطن لها عروج وقضى على هذه المؤامرة بقتل التومي بيده في حمام منزله وأعلن نفسه سلطاناً على مدينة الجزائر.
- 6- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار ربحانة للنشر والتوزيع، 2002)، ص 90.
- 7- مبارك بن محمد الهلالي الميلى، تاريخ الجزائر في القدم والحديث، الجزء الثالث، (الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964)، ص 51.
- 8- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص 93.
- 9- علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، الطبعة الأولى، (دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001)، ص 354-357.
- 10- الباي هو بمثابة نائب الرئيس، فهو يقوم بأعماله في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة عن الداى الذي هو رئيس الدولة، وهو يعتبر من كبار موظفي الدولة.

- 11- طبقة الرياس هم رجال البحر، أي قادة السفن البحرية.
- 12- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 57-58.
- 13- الباشا أصلها في التركية مأخوذة من كلمة "باش" والتي تعني رأس أو طرف أو قمة أو زعيم، البداية، المبدأ، إلخ... وتوضع قبل الصنعة أو الوظيفة مثل باشكاتب، والباشا هو لقب فخري رسمي تقتضيه مكانة الشخص في المجتمع يرتبط بالمدينين والعسكريين على حد سواء. أنظر مصطفى بركات، المرجع سابق، ص 80.
- 14- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 97.
- 15- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص 138-139.
- 16- الأغا في اللغة التركية مأخوذة من المصدر "أعق" ومعناه الكبر وتقدم السن، وتطلق تسمية الأغا في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة، ورئيس العسكر، وعلى الخادم الخصى الذي يؤذن له بدخول غرف النساء. لمزيد من التفصيل أنظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517-1924م، القاهرة: دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص 173.
- 17- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 99.
- 18- الداوي هو رئيس الدولة (الحاكم الأعلى) وهو القائد العام للجيش في البلاد، وهو المسؤول الأول عن سياسة الدولة.
- 19- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 60.
- 20- الديوان كلمة فارسية استعملت في العهد العثماني وتعني سجل أو دفتر، وهو بمثابة مجلس الوزراء في يومنا هذا ويضم شخصيات المقربة للرئيس، فهو بمثابة المساعد الأمين لرئيس الدولة.
- 21- المرجع نفسه، ص 104.
- 22- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 63.
- 23- مقاطعة، عمالة.
- 24- المرجع نفسه، ص 314.
- 25- عمورة عمار، مرجع سابق، ص 106.
- 26- لقد احتفظت الجزائر في العهد العثماني، بالتقسيم الاجتماعي ذاته الذي كان سائدا خلال الفترات التاريخية التي سبقت هذا العهد، فالأتراك اكتفوا بوضع تقسيما إداريا مرنا، حقق الوحدة الترابية للجزائر (الحدود التي وجدتها فرنسا هي نفسها التي كانت إبان العهد العثماني) دون تحقيق الوحدة المعنوية، هذا ما دفع بالمؤرخين الغربيين للقول بأنه لم يكن هناك وجود للأمة الجزائرية في العهد التركي بسبب عدم الانسجام الاجتماعي ووجود أصناف اجتماعية مختلفة من عروش وقبائل، هذه الأمة حسب رأيهم لم تظهر إلا بعد الاحتلال الفرنسي.
- 27- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص 316.

- 28- المرجع نفسه، ص 317-318.
- 29- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 113.
- 30- نينل ألكسندر وفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية: في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، (الإسكندرية: المجلس الأعلى للثقافة، 1999)، ص 39.
- 31- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص 320.
- 32- عمورة عمار، مرجع سابق، ص 112.
- 33- بن قايد عمر، محاضرات في تاريخ الجزائر، تم تصفح الموقع على الساعة 20:00 يوم 2015/3/5 على elearn.univ-ouargla.dz/2013.../document.php?
- 34- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، الطبعة الأولى، (بيروت: دار النفائس، 1981)، ص 447.
- 35- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص 271.
- 36- حمدان بن عثمان خوجة، المراة، ترجمة: محمد العربي الزبيري، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1975)، ص 142.
- 37- عزيز سامح التز، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، الطبعة الأولى، ترجمة: محمود علي عامر، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989)، ص 631 632.
- 38- فائقة محمد حمزة عبد الصمد بحري، "أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا" (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى السعودية، 1989م)، ص 115.
- 39- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 90.
- 40- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، الجزء الأول، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992م)، ص 20.
- 41- محمد فريد بك المحامي، مرجع سابق، ص 447.
- 42- إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 242.
- 43- ولايد من الإشارة إلى أنه من العوامل التي دفعت بالدولة العثمانية استئناف المفاوضات مع فرنسا بخصوص القضية الجزائرية عام 1834م هو العرضة التي رفعها حمدان أفندي -السكرتير السابق لباي الجزائر - للسلطان محمد الثاني في 18 يوليو سنة 1833م، يشكو فيها ما يعانيه الشعب الجزائري من الاحتلال ويطلب مساعدته ، فبدأ مصطفى رشيد رسميا مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية في ديسمبر عام 1834م بناء على أمر السلطان، فدارت المفاوضات مع وزير الخارجية الفرنسي الأدميرال دي ريني. وقدم له السفير التركي مذكرة حكومته بشأن القضية لكنه رفضها بسبب عزم فرنسا على عدم ترك الجزائر، وبعد جهود كثيرة لهذا السفير سواء مع فرنسا أو

بريطانيا والنمسا وروسيا وغيرها من الدول التي عقد عليها الأمل في حل هذه المشكلة إلا أن جهوده باءت بالفشل في نهاية المطاف.

44- نينل ألكسندر وفنا دولينا، مرجع سابق، ص ص 39-140.

45- سليم قلاله، مصلحة الجزائر اليوم تكمن في تقوية علاقتها مع تركيا، جريد المقام، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/28 على الساعة 14:30 على الرابط التالي:

<http://www.elmakam.com/?p=2076>

46- العلاقات الجزائرية التركية... التاريخ والجغرافيا، تم تصفح الموقع يوم 2015/3/28 على الساعة 16:20 على الرابط التالي:

<http://elraaed.com/ara/sahebrai/>

47- باحثون جزائريون يرشحون العلاقات الجزائرية التركية للتطور مستقبلا، تم تصفح الموقع يوم 2015/3/28 على الساعة 22:00 على الرابط التالي:

<http://almagharibia.tv/>

48- معاهدات واتفاقيات الصداقة والتعاون والتشاور المبرمة سنتي 2006 و 2008 التي تحذف لإعادة صياغة أرضية جديدة للانطلاق نحو أداءات سياسية أكثر تطابقا.

49- زيارة اردغان للجزائر- الإذاعة الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم 2015/03/29 على الساعة 21:00 على الرابط التالي:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/.../20059.html